بنك التنمية الصناعية

تقرير الحوكمة السنوي

2023

مقدمة

يفخر بنك التنمية الصناعية بإلتزامه بمعايير الحوكمة المتوافقة مع التعليمات الرقابية للحوكمة و المتماشية مع أفضل الممارسات الدولية . و تعتبر الممارسات الأفضل للحوكمة أساسا لتحقيق أهداف البنك و تدعيم مكانته ضمن القطاع المصرفي.

إن بنك التنمية الصناعية يواصل حماية حقوق المساهمين و العملاء و كافة أصحاب المصالح المرتبطة به من خلال تطبيق الممارسات المهنية الرفيعة ، و لم يكتفي البنك بالإلتزام بتطبيق قانون البنك المركزي و تعليمات الجهات الرقابية فحسب ، بل يهتم بشكل دائم بجودة معايير الحوكمة لدى البنك .

و تقع مساعي تطبيق الحوكمة على عاتق مجلس الإدارة و هي متوافقة مع التعليمات الرقابية و المتطلبات القانونية الصادرة في هذا الشأن بجمهورية مصر العربية.

تتولى لجنة الحوكمة و الترشيحات مهمة التأكد من إلتزام البنك بالمتطلبات الرقابية للحوكمة ، و التي تتم من خلال إجتماعات اللجنة و مراجعة الموقف التنفيذي لنظام الحوكمة ببنك التنمية الصناعية ، و يعكس هذا التقرير جهود البنك في الإلتزام بالتعليمات الرقابية و القواعد التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يُشـكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان منبثقة عن مجلس الإدارة لمسـاعدة المجلس في توفير الإشـراف الفعال على عمليات البنك. ويمكن للمجلس تشـكيل لجان إضـافية و /أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسـؤوليات إضـافية ، كما تمثل الإدارة التنفيذية جزءا مهما من هيكل الحوكمة ببنك التنمية الصناعية كما يلي:

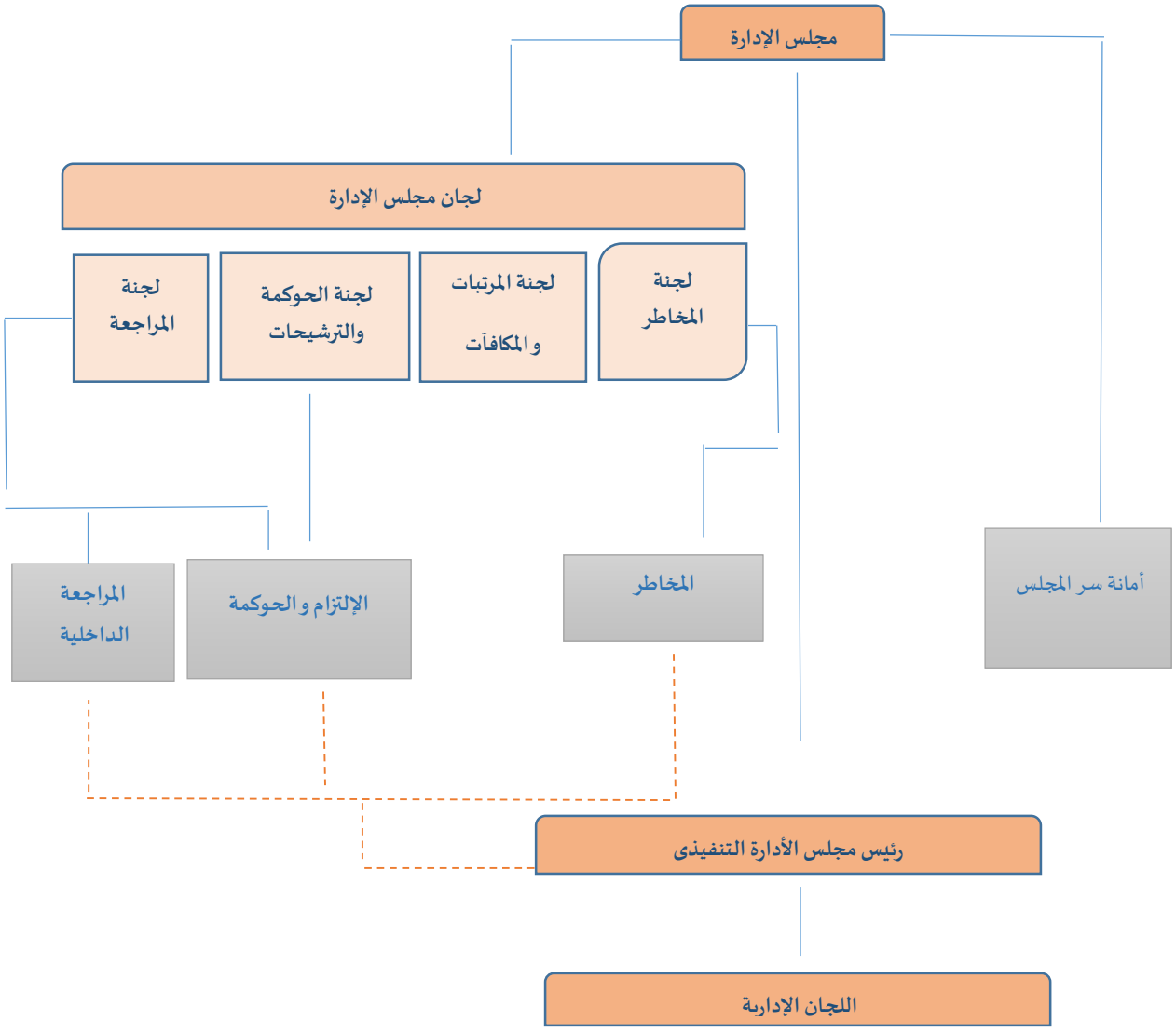

مهام مجلس الإدارة

يدير "بنك التنمية الصناعية" مجلس إدارة كفء مسئول بصفة رئيسية عن تحديد إستراتيجية و أهداف البنك ، كما يقوم بالإشراف على قيام الإدارة العليا بعملها من حيث تحقيق الأهداف الأستراتيجية و التأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر بالبنك بما يضمن الحفاظ على سمعة البنك على المدى الطويل و إستقراره.

لا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من إختصاص الإدارة التنفيذية .

يتولى مجلس الإدارة المسئولية العامة عن التوجيه و الإشراف و الرقابة في "بنك التنمية الصناعية " و تشمل مسؤوليات المجلس على وجه الخصوص مايلي:

1- المسؤليات المكلف بها المجلس بموجب النظام الأساسي للبنك.

2-الإشراف على الأداء العام لكافة أعمال البنك.

3-إعتماد التوجهات الإستراتيجية و الأهداف الرئيسية للبنك و الإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.

4-إعتماد الهيكل التنظيمي و تحديد هيكل الصلاحيات و المسئوليات بالبنك.

5-إعتماد السياسات الخاصة بالمرتبات و المكافآت و مراجعتها و إعادة تقييمها دورياً بما يتسق مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.

6-إختيار و الموافقة على تعيين كبار التنفيذين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك.

7-الإجتماع دورياً بالإدارة العليا و إدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة و مناقشة السياسات المعمول بها و فاعلية تطبيقها.

8-الرقابة و الإشراف على أعمال البنك .

9-رقابة و إدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك و أعضاء مجلس الإدارة و المساهمين.

10-إعتماد سياسات الإفصاح و مراجعتها دورياً كل عام و الإشراف على تنفيذها في إطار أحكام القانون و المعايير الدولية.

11-التقييم السنوى لكفاءة و فاعلية سياسات و ممارسات الحوكمة و الرقابة الداخلية بالبنك.

12-نشر ثقافة الحوكمة بالبنك من خلال الإدارة العليا و تشجيع جميع العاملين على تطبيق ممارسات الحوكمة.

13-الإدراك و الفهم الواعي للبيئة الرقابية و القانونية التي تحيط بالبنك مع الإلتزام بالقوانين و اللوائح و الضوابط الرقابية و ضرورة إستمرار الحوار بين أعضاء المجلس و القطاعات الرقابية داخل البنك و مراقبى الحسابات بما يحقق التفاهم المتبادل لوجهات النظر للوصول لأفضل القرارات بهدف تحقيق السلامة المالية للبنك .

14-تخصيص الوقت الملائم و الجهود المناسبة من كل الأعضاء لحسن إنجاز المجلس لمهامه.

15-الموافقة و التصديق على الإستراتيجيات و السياسات الخاصة بإدارة البنك على سبيل المثال سياسات المخاطر و مراجعتها دورياً كل عام و إعادة تقييمها، و وضع حدود مقبولة لها و التأكد من إتخاذ الإدارة العليا للبنك الخطوات اللازمة لتعريف و قياس و متابعة و مراقبة المخاطر وفقاً للسياسات و الإستراتيجيات الموضوعة .

16-إعتماد المجلس للسياسات الخاصة بأسس إدارة تكنولوجيا المعلومات و مراجعتها دورياً كل ثلاث سنوات او كلما دعت الحاجة لذلك و بالتحديد فيما يتعلق بتأمين سلامة و سرية المعلومات بالبنك و التى تعرض عليه عن طريق لجنة المخاطر .

بالإضافة إلى ماتقدم ، يولي أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين عناية خاصة تجاه الواجبات التالية:

1-إبداء رأي مستقل حول إستراتيجيات و سياسات البنك و تقيم الأداء العام للبنك.

2-ضمان التقيد بإعطاء الأولوية لمصلحة البنك و مساهميه في الموضوعات التي قد يحدث فيها تضارب بين مصالح البنك و مطالب الأطراف ذات العلاقة.

3-مراقبة أداء البنك في تحقيق غاياته و أهدافه و مراجعة تقارير الأداء الدورية ، و إتاحة مهاراتهم و خبراتهم و إختصاصهم و مؤهلاتهم لما فيه مصلحة البنك و مساهميه.

4-الإشراف على و تطوير قواعد و إجراءات الحوكمة و تطبيقاتها في البنك.

تجدر الإشارة أنه ليس هناك فصل للمسؤوليات بين منصبي رئيس مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي للبنك إذ يتولى هذا المنصب ذات الشخص و يرجع السبب في ذلك إلى الأسباب الآتية :-

- يتم تعيين أعضاء مجلس إدارة البنك بقرار من رئيس مجلس الوزراء، أي أنه لاوجود لتعارض في المصالح عند تولي رئيس مجلس الإدارة منصب الرئيس التنفيذي .
- كما أن للبنك جمعية عامة تتولى بصفة خاصة مايلي: -
- إنتخاب و عزل أعضاء مجلس الإدارة ، مراقبة أعمال مجلس الإدارة، المصادقة على الميزانية و حساب الأرباح و الخسائر، تعديل النظام الأساسي للبنك.
- يتبع "بنك التنمية الصناعية " تعليمات الحوكمة حيث أن أغلبية أعضاء المجلس من الأعضاء غير التنفيذيين مما يقلل ذلك من إحتمالات تركز السلطة و هيمنة شخص أو أكثر دون باقي الأعضاء على عملية إتخاذ القرار كما تم تطبيق التعليمات بشأن تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و التي يرأسها و تتشكل أغلب أعضاؤها من أعضاء مجلس ادارة غير تنفيذين و ترفع توصياتها إلى مجلس إدارة البنك لإتخاذ القرار المناسب بشأنها .

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة عام 2023 ستة أعضاء ، منهم عضو تنفيذي و أربعة أعضاء غير تنفيذيين و عضو واحد غير تنفيذى - مستقل، و يلتزم البنك بتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي فيما يخص تشكيل مجلس الإدارة .

ويوضح الجدول التالي تفاصيل أعضاء المجلس خلال عام 2023

الإسم	المهام	تاريخ العضوية	الصفة
أ/غادة حسين محمد البيلي	رئيس المجلس عضو لجنة المخاطر	2020/9/25	عضو تنفيذي
أ/ عبد الحليم عمر	رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة المخاطر	2019/5/19	عضو غير تنفيذي
السيد/ ياسر عاصم	رئيس لجنة المرتبات و المكافآت عضو لجنة المراجعة	2016/12/20	عضو غير تنفيذي
السيد/ على محمود محمد شلبى	رئيس لجنة المخاطر رئيس لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	2020/9/25	عضو غير تنفيذي
السيد/ محمد محمود فتحي عوض	عضو لجنة المراجعة عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات عضو لجنة المرتبات و المكافآت	2021/7/11	عضو غير تنفيذي - مستقل
اللواء/ نشأت مرتضى سليم	عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الحوكمة و الترشيحات	2021/7/11	عضو غير تنفيذي

أمانة سر المجلس

يتولى أمانة سـر المجلس الأسـتاذ/ فتحي عبد الله منذ عام 2017 ، و تعهد إلى إدارة أمانة سـر المجلس مهام تسـجيل و تنسـيق و حفظ جميع محاضـر إجتماعات مجلس الإدارة و سـجلاته و دفاتره و قرارات مجلس الإدارة ،كذلك التنسـق مع كافة مجلس الإدارة لتحقيق الإتصـال الفعال بين تلك اللجان و مجلس الإدارة، باللإضـافة إلى متابعة تنفيذ القرارات الصـادرة عن مجلس الإدارة.

رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس إدارة "بنك التنمية الصـناعية" هو المسـئول عن كفاءة المجلس بشـكل عام و يقع على عاتقه مسـئولية إرشـاد و توجيه المجلس و ضمان فاعلية أدائه.

يتولى رئيس مجلس الإدارة المهام والإختصاصات التالية:

1-الدعوة إلى إجتماعات مجلس الإدارة و الجمعية العمومية .

2-الإشراف والموافقة على جدول أعمال المجلس والموضوعات المطروحة في الإجتماع .

3-التأكد من توفير المعلومات الكافية والصحيحة لأعضاء المجلس بشأن الموضوعات قيد المناقشة.

4-الإشراف على سير أعمال المجلس والتأكد من مناقشة الموضوعات المطروحة بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

5-حث أعضـاء المجلس على حضـور جميع اجتماعات المجلس وعقد اللجان المنبثقة عنه ومشـاركتهم بشـكل فعال في القيام بمهامهم ومسؤولياتهم، وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس.

6-التوقيع على مستخرجات قرارات المجلس .

7-الإشراف على التقييم السنوي لأداء المجلس.

8-التوقيع على البيانات المالية الفصلية ونصف السنوية والسنوية للبنك.

9-صلاحية التوقيع عن البنك او تفويض الأخرين بذلك

10-الإشراف على تنفيذ المبادرات الرئيسية داخل البنك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية.

11-تزويد المجلس ولجان المجلس بالتقارير المطلوبة والإفصاح عنها في الوقت المناسب لمراجعتها والموافقة عليها.

12-إبلاغ المجلس من خلال تقارير دورية عن أداء و أنشطة البنك المختلفة.

13-الإشراف على تنفيذ قرارات المجلس وفقا للأهداف واستراتيجية "بنك التنمية الصناعية" المعتمدة .

14-التحقق من أن المجلس يتلقى في الوقت المناسب معلومات دقيقة وكاملة لكي يتمكن من اتخاذ القرارات السليمة وتحقيق الرقابة الفعالة وتقديم المشورة.

15-الإشراف على تنفيذ المبادرات االإستراتيجية والإستثمارات.

إجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2023

يلتزم بنك التنمية الصناعية بعدد مرات إنعقاد إجتماعات مجلس الإدارة وفقا لتعليمات البنك المركزي ، إنعقد المجلس عدد تسع إجتماعات لمجلس الإدارة خلال عام 2023 ، و لم يشارك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة حضور الإجتماعات من خلال الهاتف أو الفيديو.

و يوضح الجدول التالي عدد مرات حضور الأعضاء الفعلي لإجتماعات مجلس الإدارة و عدد مرات عدم احضور أعضاء المجلس بها:

العضو	عدد مرات الحضور الفعلي	تاريخ ورقم الإجتماع الذي تغيب عنه العضو
السيدة/ غادة حسين محمد البيلي	9	-
السيد/ عبد الحليم عمر	9	-
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	9	-
السيد/ على محمود محمد شلبى	9	-
السيد/ محمد محمود فتحي عوض	9	-
السيد اللواء/ نشأت محمد مرتضى سليم	9	-

تقييم الأداء لأعضاء مجلس الإدارة و لجانه

يتم إجراء تقييم الأداء بشكل سنوي و يشمل أداء المجلس ككل و أداء لجانه و أداء أعضائه كأفراد، و يهدف التقييم الفردي لإظهار ما إذا كان عضو مجلس الإدارة يسهم بشكل فعال و مستمر و ملتزما بمهامه (بما في ذلك تخصيص الوقت الكافي لإجتماعات مجلس الإدارة و اللجان و أية واجبات أخرى مطلوبة منه).

و تقوم لجنة الحوكمة و الترشيحات بمراجعة نتائج تقييم الأداء و التعرف على نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف و ترفع تقاريرها و توصياتها بشأن التقييمات الى مجلس الإدارة.

التوازن و الإستقلالية في مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية

إعتمدت لجنة الحوكمة و الترشيحات و مجلس الإدارة خلال عام 2023 تحديث ميثاق مجلس الإدارة ، و يعد هذا التحديث مراجعة شاملة لكافة عناصر ميثاق مجلس الإدارة وفقا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي.

حددت التحديثات في ميثاق مجلس الإدارة مسئولية مجلس الإدارة في عملية الرقابة الداخلية و كذلك مسئوليته تجاه المساهمين و مراقبي الحسابات و الشركات التابعة كما وضعت التحديثات في ميثاق مجلس الإدارة إجراءات توثيق إجتماعات مجلس الإدرة و أيضا المنهجية المتبعة لتقييم أعضاء المجلس ، كما أوضحت تلك التحديثات إجراءات توثيق إجتماعات مجلس الإدارة بالإضافة إلى إجراءات إختيار أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة و مسئولية إختيار أمناء سر تلك اللجان و إجراءات رفع تقارير اللجان إلى مجلس الإدارة.

يلتزم أعضاء مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية بإستيفاء نموذج الإفصاح الخاص بأعضاء مجلس الإدارة ،و لم يقدم بنك التنمية الصناعية خلال عام 2023 أي قرضا نقديا من أي نوع كان لأي من رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم أو أقاربهم حتى الدرجة الثانية أو لأي جهة يكون هؤلاء شركاء أو مساهمين فيها ولهم سيطرة فعلية عليها.

وفقا لتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري و حفاظا على إستقلالية الأعضاء الغير تنفيذيين، تم خلال عام 2023 عقد إجتماع بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بدون حضور العضو التنفيذي و تولى أمانة سر الإجتماع الأستاذ / فتحي عبدالله

وتم مناقشة الموضوعات الآتية:

- رؤية السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشأن خطة مجلس إدارة البنك لزيادة رأس المال للتوافق مع القانون 194 لسنة 2020
- إرتفاع معدل الدوران الوظيفي بين العاملين.
- معالجة الديون غير المنتظمة في ضوء تعليمات البنك المركزي لإعدام المديونية
- الوضع الحالي بشأن معالجة فجوة المخصصات و ماتم بشأنها، و خطط البنك لسد الفجوة.
- مدى التعاون بين مراقبي الحسابات و الإدارة التنفيذية.
- إنجازات مجموعة المخاطر (مؤشرات الأداء الرئيسية المحققة) حتى تاريخه
- التحديات و المخاطر الرئيسية.
- المستهدفات لمجموعة المخاطر .

كما إجتمع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين مع مراقبي حسابات البنك بحضور رئيس قطاع الإلتزام و الحوكمة و رئيس قطاع المراجعة الداخلية و تولى أمانة سر الإجتماع الأستاذ / عمرو عادل – أمين سر لجنة المراجعة

وتم مناقشة الموضوعات الآتية:

- رؤية السادة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بشأن خطة مجلس إدارة البنك لزيادة رأس المال للتوافق مع القانون 194 لسنة 2020
- إرتفاع معدل الدوران الوظيفي بين العاملين.
- معالجة الديون غير المنتظمة في ضوء تعليمات البنك المركزي لإعدام المديونية
- الوضع الحالي بشأن معالجة فجوة المخصصات و ماتم بشأنها، و خطط البنك لسد الفجوة.

كما إجتمع أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين مع رئيس مجموعة المخاطر و تولى أمانة سر الإجتماع الأستاذ / أحمد سليم – أمين سر لجنة المخاطر .

وتم مناقشة الموضوعات الآتية:

- إنجازات مجموعة المخاطر (مؤشرات الأداء الرئيسية المحققة) حتى تاريخه
- التحديات و المخاطر الرئيسية

- المستهدفات لمجموعة المخاطر
- إحتياجات مجموعة المخاطر لتحقيق الأهداف الإستيراتيجية للمرحلة القادمة.

الإفصاح و الشفافية

- يلتزم البنك بالإفصاح وفقا للقواعد الرقابية الصادرة عن البنك المركزي ، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعًا سنويًا يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية و مراقبي الحسابات و ذلك لإستعراض النتائج المالية.
- يلتزم "بنك التنمية الصناعية" بإخطار البنك المركزي بكل تعديل يراد إجراؤه في عقد التأسيس أو في النظام الأساسي قبل عرضه على الجمعية العامة ، كما يلتزم بإخطار البنك المركزي بكل تعديل في البيانات التي قدمت عند طلب الترخيص تطبيقا للمادة رقم (92) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020.
- يقدم البنك للبنك المركزى بيانات شهرية وأسبوعية ويومية عن مركزه المالي وغيرها من بيانات مالية ورقابية وذلك في المواعيد المحددة لذلك وطبقا للنماذج التي تم إعدادها لذلك من جانب البنك المركزي .
- يلتزم البنك بتقديم ما يطلبه البنك المركزي من بيانات وإيضاحات عن العمليات التي يباشرها ، وللبنك المركزى الحق في التفتيش والاطلاع على السجلات والحسابات ومحاضر مجلس الإدارة وجميع اللجان والنظم الآلية والوسائط الإلكترونية للبنك والشركات والجهات التابعة له داخل جمهورية مصر العربية بما يكفل تحقيق أغراضه ، كما يحق له مطالبة المساهمين الرئيسيين بأى بيانات لازمة للتحقق من استمرار توافر شروط الموافقة على طلب التملك.
- يلتزم البنك بالالتزام بتصويب الملاحظات التي أسفرت عنها الرقابة المكتبية أو التفتيش الميداني للبنك المركزى المصرى و مراقبى الحسابات ، وذلك طبقا للجدول الزمني الوارد بخطة الإجراءات التصحيحية .
- يقوم "بنك التنمية الصناعية" بنشر تقارير الحوكمة السنوية على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك.

الغرامات و الجزاءات خلال عام 2023

لم يتعرض بنك التنمية الصناعية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 إلى جزاءات أو عقوبات على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي أو سمعته.

النظام الأساسي للبنك

وافق البنك المركزي على طلب مصرفنا بتعديل المادة رقم (6) من النظام ا لأساسي و تم التأشير في سجل البنوك لدى البنك المركزي المصري بالتعديل.

مراقبي حسابات بنك التنمية الصناعية

تولى كل من السيد/ محمد عبدالعزيز أحمد خليل (مكتب مصطفى شوقي (MAZARS)) ، والسيد/ خالد كمال (الجهاز المركزي للمحاسبات) مهمة مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية التي تنتهي 31 ديسمبر 2023.

يعد مراقبا حسابات البنك تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية طبقاً لقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، و لمعايير المراجعة المصرية.

يلتزم مر اقب الحسابات بإبلاغ البنك المركزي مباشرة في الحالات الآتية:

- الوقوف على أي معلومات تؤثر على سلامة الأداء المالي للبنك.
- قيام الإدارة بأي أنشطة تؤثر على سلامة البنك أو سمعته.
- وجود تعارض في المصالح أو أي خلل في نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى إعداد تقريرهما عن مراجعة القوائم المالية للبنك، يلتزم مراقبا الحسابات بإعداد تقريرهما عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في البنك بجميع مستوياته وفقا للمادة رقم (125) من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد رقم 194 لسنة 2020 ، وتم الإسترشاد في إعداد التقرير بالإطار العام للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة "Committee of Sponsoring Organizations of the Tredway Commission" (COSO) إلتزاما بتعليمات البنك المركزي الصادرة بهذا الشأن في أغسطس 2022.

يتمتع مراقب الحسابات بالإستقلالية التامة ويحضر اجتماعات الجمعية العامة للبنك، ولا يقوم البنك بالشروع بأية معاملات مالية مع مراقب الحسابات أو تقديم أية تسهيلات له أو موظفيه أو أفراد عائلاتهم تفادياً لأية تضارب في المصالح.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

وفي ضوء أن الرقابة والإشراف على أعمال البنك ، هي من ضمن مسؤليات و إلتزامات المجلس وفقا لتعليمات الحوكمة ، تلتزم لجان مجلس الإدارة بآلية المتابعة و تقييم أعمال لجان مجلس الإدارة و التي تم إعدادها و إعتمادها خلال عام 2022 لتعزيز دور لجان المجلس مع الإدارة في تحقيق أهداف البنك المرجوة.

تهدف آلية متابعة و تقييم أعمال لجان مجلس الإدارة لتحقيق المتابعة الفعالة المستمرة لأعمال اللجان ، وذلك لإستعراض إنتظام أدائها و قياس فعاليتها في ضوء تعليمات الحوكمة.

ينبثق عن مجلس الإدارة أربعة لجان هي لجنة المراجعة ، لجنة المخاطر ، لجنة المرتبات و المكافآت ، و لجنة الحوكمة و الترشيحات ، و فيما يلي نبذة عن كلا منها:-

لجنة المراجعة

يلتزم بنك التنمية الصناعية بقانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي والنقد رقم 194 لسنة 2020 المادة رقم (119) و التي تنص على أن يُشكل في كل بنك لجنة للمراجعة الداخلية من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير التنفيذيين يختارهم مجلس إدارة البنك ، و يجب أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعا كل ثلاثة أشهر على الأكثر يحضره مراقب حسابات البنك ، و للجنة أن تستعين في القيام بعملها بمن تراه، و تعرض توصيات اللجنة على مجلس الإدارة.

حضر إجتماعات لجنة المراجعة مراقبي الحسابات، الأستاذ/ أيمن إبراهيم - رئيس قطاع المراجعة الداخلية والتفتيش ، الأستاذ/ أحمد فتحي - رئيس قطاع الإلتزام والحوكمة.

تتشكل لجنة المراجعة من ثلاث أعضاء غيرتنفيذيين ، وتم إنعقاد أحد عشر إجتماع خلال عام 2023

العضو	الصفة	عدد الحضور
السيد/ عبد الحليم عمر	رئيس	11
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	عضواً	11
السيد/ محمد محمود فتحي عوض	عضواً	11

إختصاصات اللجنة:

تشمل إختصاصات لجنة المراجعة وفقا لما جاء من تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي 2011 و ما أتبعها من تعليمات مايلي:

- الإطلاع علي القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من إتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير التفتيش الداخلي ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية واقرارها.
- الموافقة علي السياسات المالية والمُحاسبية المتبعة .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة المراجعة الداخلية بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدي كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدي الالتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدي استجابة إدارة البنك لها ويقوم رئيس وحدة المراجعة الداخلية بالبنك برفع تقاريره مباشرة إلي لجنة المراجعة.
- مناقشة الإدارة التنفيذية في خطط العمل .
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الالتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الالتزام وإقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.

- مراجعة تقرير إدارة المراجعة الداخلية للبنك عن مدي توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوي تأهيل المسئول عن الالتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهلهم.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للإلتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من إتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة مخالفتها.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا وإتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال .
- دراسة ملاحظات البنك المركزي و الجهاز المركزي للمحاسبات الواردة بتقارير التفتيش الذي تم علي البنك وملاحظاته علي القوائم المالية للبنك وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- التحقق من كفاية الخسارة الإئتمانية المتوقعة (خسارة الإضمحلال) المحددة من قبل البنك و التأكد من كفايتها عند إصدار كل بيانات مالية دورية أو سنوية .
- يتعين أن تقوم لجنة المراجعة بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق .
- مراجعة تقرير التقييمات الخارجية للمراجعة الداخلية External Quality Assurance وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري عام 2018.
- التأكد من كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالبنك و رفع تقارير دورية للمجلس عن أية تجاوزات و متابعة مدى الإلتزام بالإجراءات التصحيحية لمعالجة تلك التجاوزات.

إنجازات لجنة المراجعة خلال عام 2023 :

- اعتماد غرض ومسئوليات وصلاحيات نشاط المراجعة الداخلية في ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزي المصري والمعايير الدولية.
- إعتماد التقرير الخاص بمدي كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك بجميع مستوياته عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022
- اعتماد آلية تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية في ضوء الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي – IPPF، المعايير الدولية للمراجعة الداخلية – IIA Standards، مبادئ الأخلاقيات المهنية – Code of Ethics.
- إعتماد التقرير السنوي لنشاط المراجعة الداخلية والتفتيش عام 2022.
- اعتماد سياسات البنك لنشاط الالتزام (سياسة و نظام عمل مكافحة الجرائم المالية - ميثاق الإلتزام - سياسة ودليل حماية حقوق العملاء)
- إعتماد خطة المراجعة الداخلية والتفتيش لعام 2023 .
- إعتماد خطة التعافي لبنك التنمية الصناعية.

لجنة المخاطر

يلتزم بنك التنمية الصناعية بتعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بشأن تشكيل لجنة المخاطر و التي نصت على أن يكون أغلبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ، و تم دعوة رئيس مجموعة المخاطر الأستاذ/ إيهاب يوسف لحضور إجتماعات اللجنة.

تتكون لجنة المخاطر من أربعة أعضاء غير تنفيذيين و عضو تنفيذي، بتاريخ 15 أكتوبر 2023 وافق مجلس الإدارة على ضم السيد الأستاذ/ محمد محمود فتحي إلى تشكيل لجنة المخاطر

عقدت لجنة المخاطر خلال عام 2023 تسع إجتماعات.

العضو	الصفة	عدد الحضور
السيد/ على محمود محمد شلبى	رئيس	9
السيدة/ غادة البيلي	عضواً	9
السيد/ عبد الحليم عمر	عضواً	9
السيد اللواء/ نشأت مرتضى	عضواً	9
السيد/محمد محمود فتحي عوض	عضواً	3

إختصاصات اللجنة:

- الإشراف علي أداء وتنفيذ مهام إدارة المخاطر بالبنك كما تقوم اللجنة بمتابعة مدي الإلتزام بالإستراتيجيات والسياسات المشار إليها في البند الثاني من خلال التقارير المرسلة لها من إدارة المخاطر وترفع تقاريرها إلي مجلس الإدارة .
- تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الإئتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الإلتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) وعلي مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما قد يراه من تعديلات .
- يعرض علي اللجنة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر والذي يقع علي عاتق الإدارة العليا للبنك مسئولية وضع هيكل ووظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها ووضع توصيات بشأنه قبل إعتماده من مجلس الإدارة .
- مراجعة التقارير الدورية الواردة إليها مباشرة من إدارة المخاطر حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك وحجمها وأنشطة إدارة المخاطر .
- ترفع اللجنة تقارير دورية إلي مجلس الإدارة وتقدم إحصائيات بخصوص المخاطر التي يتعرض لها البنك
- مراقبة مدي التزام إدارة المخاطر بالمعايير الموضوعة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الإئتمان – مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.
- كما تقوم اللجنة باستحداث آية تقارير تتعلق بإدارة المخاطر .
- مراجعة عملية إدارة مخاطر التشغيل بصورة مستمرة من خلال التقارير الربع سنوية.
- يتعين أن تقوم لجنة المخاطر بعقد إجتماعات دورية مع الإدارات المعنية بتطبيق معيار IFRS9 و الحصول على تقارير دورية ربع سنوية على الأقل، و كلما دعت الحاجة عن نتائج التطبيق و مراحله و الصعوبات التي تواجه عملية التطبيق.
- القيام بمراجعة التقييم الربع سنوي المعد من مجموعة المخاطر لجميع مخاطر البنك ، وعلى الأخص مخاطر استثماراته ومحفظة الائتمان وما تم من إجراءات في شأنها ، وعليه اتخاذ ما يلزم من الإجراءات لمواجهة ما يستجد من مخاطر ، ويعرض هذا التقييم على لجنة المخاطر ويعتمد من مجلس إدارته في أول اجتماع تال لهذا التقييم .
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك من مراجعة قيم الضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل و التسهيلات المقدم لهم بشكل دوري ، و تحديد الإجراءات الواجب إتخاذها لمواجهة أي إنخفاض في هذه القيم .

إنجازات لجنة المخاطر خلال عام 2023 :

و افقت لجنة المخاطرعلى إعتماد الآتي:

- تعديلات سياسة مخاطر التجزئة المصرفية.
- إضافة منتجات جديدة إلى منتجات التجزئة المصرفية.
- سياسة عمل إدارة الأصول و الخصوم.
- سياسة عمل مواجهة أزمة السيولة.
- نطام عمل إدارة مخاطر الإئتمان للشركات.
- نظام عمل إدارة مخاطر الأحتيال.
- تحديث و تعديل بعض بنود نظام عمل أمن المعلومات.
- نظام عمل وحدة إستعلامات الأفراد.
- التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2022.
- تقرير الموقف ا لحالي لمعيار كفاية رأس المال
- إستراتيجية المخاطر.
- بنود الخصوصية .
- نتيجة تقييم مخاطر أمن المعلومات على خدمة شبكة المدفوعات اللحظية.
- إجراءات عمل إدارة الإستعلامات.
- سياسة الثغرات الأمنية.
- سياسة الرقابة على سجلات الأنظمة المعلوماتية.
- سياسة تصنيف البيانات.
- سياسة أمن المعلومات.
- نظم و إجراءات عمل التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- سياسة إدارة مخاطر أسعار العائد.
- سجلات التسهيلات المعدومة.

لجنة الحوكمة و الترشيحات

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غيرتنفيذين وفقا لتعليمات الحوكمة المتبعة ،وتم إنعقاد أربع إجتماعات خلال عام2023.

العضو	الصفة	عدد الحضور
السيد/ على محمود محمد شلبى	رئيس	4
السيد/ محمد محمود فتحي عوض	عضو اً	4
السيد اللواء/ نشأت مرتضى سليم	عضو اً	4

إختصاصات اللجنة:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- إقتراح ماهو ملائم من تغييرات على سياسة الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير حوكمة للبنك ككل بصفة سنوية .
- مراجعة التقرير السنوي للبنك و بالأخص فيما يتعلق ببنود الإفصاح و غيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على الحوكمة و أخذها في الإعتبار.
- حفظ و توثيق التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.

إنجازات لجنة الحوكمة و الترشيحات خلال عام 2023 قامت اللجنة بإعتماد الآتي:

- تحديث ميثاق مجلس الإدارة 2023 .
- نموذج إفصاح الأطراف المرتبطة بالبنك – جهات الإسناد و موردي الخدمات
- أهداف اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في ضوء إختصاصات كل لجنة.
- تقرير الحوكمة السنوي لعام 2022 .
- الموقف التنفيذي لتعليمات الحوكمة وفقا لقانون البنك المركزي رقم 194 لسنة 2020 ووفقا للتعليمات الرقابية و أفضل ممارسات الحوكمة

لجنة المرتبات و المكافآت

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء غيرتنفيذين ، و تم إنعقاد ثلاث إجتماعات خلال عام 2023.

العضو	الصفة	عدد الحضور
السيد/ ياسر حسين عاصم فوزى	رئيس	3
السيد/ محمد محمود فتحي عوض	عضواً	3
السيد/ على محمود محمد شلبى	عضوا	3

إختصاصات اللجنة:

- تكون اللجنة مسئولة مسئولية مباشرة عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها بشأن مكافآت أعضاء المجلس علي أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخري ذات طبيعة مالية، أخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقب تحقيقها.
- الاهتمام بوظائف الرقابة الداخلية بالبنك (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية) من حيث الإثابة وتُحدد وفقاً لما تم تحقيقه من أهداف دون الإخلال باستقلاليتهم.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوي المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك علي استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها، مع إمكانية الاستعانة برئيس الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- تكون اللجنة مسئولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دوريا وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوي المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها. ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها ويتم

الإفصاح عن تلك السياسات متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.

- التأكد من الإفصاح علي ملخص سياسة المكافآت لدي البنك في التقرير السنوي.

وتأخذ اللجنة في اعتبارها عند القيام بإعمالها ما يلي :

أ. أن يتم اخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار لدي وضع سياسات المرتبات والمكافآت وبالأخص عدم ربط مكافآت أعضاء لجان المجلس والإدارة العليا للبنك بأهداف قصيرة الأجل فقط .

ب. عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركاتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل .

ت. إمكانية التحكم في حجم الأجور المتغيرة بحيث لا تحد من قدرة البنك علي تدعيم القاعدة الرأسمالي

ث. تحديد حجم الأجور المتغيرة مع إمكانية وضع حد أقصي لها وطريقة توزيعها علي إدارات البنك بناء علي حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر .

ج. في حالة منح مكافآت في صورة أسهم أو حقوق ملكية يجب أن تكون وفقا للمستوي الوظيفي مع وضع حد ادني للحيازة وفترة الاحتفاظ بتلك الأدوات.

إنجازات لجنة المرتبات والمكافآت خلال عام 2023 قامت اللجنة بإعتماد الآتي:

1- الموافقة على المزايا المقترحة من قطاع الموارد البشرية لموظفى البنك فى عام 2023 بخصوص (تجديد تعاقد التغطية الطبية والتأمين على الحياة ، تحسين المزايا الطبية الممنوحة للعاملين من أصحاب المعاشات ، منح ميزة سعرية للاوعية الادخارية لموظفى البنك، منح بدل الانتقالات للسادة مديرى الفروع، تحمل البنك لبعض الضرائب نيابة عن الموظف) .

2- الموافقة على الضوابط والشروط العامة لصرف المكافاة السنوية من موظفى البنك 2023 .

3- الموافقة على الموازنة التخطيطية لتطبيق الهيكلة المالية و زيادة المرتبات لموظفى البنك لعام 2023

4- الموافقة على قواعد وضوابط تطبيق الهيكلة المالية و زيادة المرتبات لموظفى البنك لعام 2023

5- الموافقة على الضوابط والشروط العامة لتطبيق حركة الترقيات للوظائف النمطية والاشرافية بالبنك.

6- الموافقة على لائحة العاملين المقدمة من قطاع الموارد البشرية.

تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك

- يتبع البنك نظام رقابة داخلية كفء و فعال ، و يشارك مجلس الإدارة و الإدارة العليا في إقرار جميع سياسات و أساليب و معالجة المخاطر حيث تقوم مجموعة المخاطر برفع تقاريرها للجنة المخاطر و التي تعرض توصياتها بشأن تلك التقارير على مجلس الإدارة و الذي يقوم بدوره في إقرار سياسات و إجراءات المخاطر للبنك.
- هناك فصل بين مهام مسئولي وظائف الرقابة الداخلية للبنك و يتم تنفيذ الأعمال بإستقلالية عن بعضهم البعض ، كما أنه يوجد إتصال مباشر بين كلاً من وظائف الرقابة الداخلية و مجلس إدارة البنك و الإدارة العلياعن طريق اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- هناك تعاون دائم و مساندة بين المراجعين الداخليين و الخارجيين للبنك و كذلك وظائف الرقابة الداخلية و يتم إستخدام نتائج أعمال إدارات الرقابة الداخلية و تقارير المراجعين للبنك لتحقيق الإستفادة المثلى لمصلحة و تطوير أعمال البنك.

تشمل إنجازات "بنك التنمية الصناعية" لتدعيم نظم الرقابة الداخلية بالبنك خلال عام 2023 الآتي:

اولا: الإلتزام و الحوكمة و حماية حقوق العملاء :

1. وظيفة الإلتزام هي وظيفة مستقلة تحت الإشراف المباشر لرئيس مجلس الإدارة و يتبع لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة.
2. لدى "بنك التنمية الصناعية" وظيفة إلتزام قوية تمثل العامل المساعد في الحفاظ على إطار تنظيمي قوي يحمي السمعة الجيدة للبنك.
3. يباشر قطاع الإلتزام أعماله من خلال سياسة الإلتزام المعتمدة من مجلس الإدارة، ويرفع رئيس قطاع الإلتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة و يحضر إجتماعات اللجنة لمناقشة تقاريره.
4. يقوم قطاع الإلتزام بمراجعة السياسات و الإجراءات المتعلقة بعمليات البنك للتأكد من الإلتزام بقانون البنك المركزي و التعليمات الرقابية.
5. ترتكز إستراتيجية الإلتزام لدى "بنك التنمية الصناعية" على الإدارة الفعالة لوظيفة الإلتزام، وذلك للتأكد من أن جميع الأعمال تتماشى مع جميع المتطلبات والتعليمات الرقابية ، مما يؤدي إلى المحافظة على سمعة البنك ومصداقيته و على مصالح المساهمين و المودعين و العاملين بالبنك و توفير الحماية من جزاءات الجهات الرقابية الداخلية او الخارجية .
6. كما يسهم قطاع الإلتزام ببنك التنمية الصناعية في درأ مخاطر عدم الإلتزام ، و بوجه خاص المخاطر النظامية و مخاطر السمعه و مخاطر العقوبات المالية، و توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية ، و إيجاد الآليات و الإجراءات التي تكفل مواجهة الجرائم و بوجه خاص مسئولياتها عن مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و المحافظة على القيم و الممارسات المهنية داخل البنك.
7. يتم التواصل بين قطاع الإلتزام و الحوكمة وبين كافة إدارات و فروع البنك بصفة يومية ودائمة ، كما يتم الرد على كافة إستفسارات الزملاء في كافة الإدارات و الفروع ، ويتم نشر تعليمات بصفة دورية بأي مستجدات ترد من الجهات الرقابية و أيضا أي تعليمات تخص أحدث أساليب مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و إجراءات العناية الواجبة بالعملاء.
8. تتمثل أعمال و إنجازات قطاع الإلتزام و الحوكمة و حماية حقوق العملاء في الآتي:

أ : إدارة الإلتزام الرقابي و الحوكمة

- تحديث مؤشرات الإلتزام والتي من خلالها يتم تحديد مدي الإلتزام بالتعليمات الرقابية علي مستوي إدارات وفروع البنك ويتم ذلك من خلال المتابعة الميدانية والمكتبية للوقوف علي نقاط الضعف ومن ثم التوصية بالإجراءات التصحيحية تنسيقاً مع القطاعات المعنية.
- تحديث ميثاق الإلتزام و الذي تم من خلاله توضيح غرض و مكانة و سلطة و مسئولية وظيفة الإلتزام داخل البنك.
- تحديث و إعتماد ميثاق مجلس الإدارة و الذي يخص بشكل أساسي مجلس الإدارة و أمين سر المجلس و لجانه.
- إعتماد نموذج الأفصاح الخاص بموردى الخدمات و الأسناد و ذلك لإحكام الرقابة على مجالات تعارض المصالح التي قد يتعرض لها مصرفنا.
- إعتماد و نشر تقرير الحوكمة السنوى عن عام 2022 ، و الذي يُعرض من خلاله كافة إنجازات و إسهامات البنك في تطبيق أفضل الممارسات المتبعة ليس فقط في الحوكمة بل في تطبيق إطار الإلتزام و الرقابة الداخلية لعمليات البنك و أيضا إسهامات البنك في إدارة المخاطر بمختلف أنواعها.

ب: إدارة حماية حقوق العملاء

- تطوير آلية التعامل مع شكاوى العملاء و تطبيق مبدأ معالجة الشكاوى من المستوى الأول فور إستلامها بما ينعكس على مدى إحتفاظ مصرفنا على علاقات العمل بالعملاء القائمين و أيضا بما يؤثر على سمعة البنك إيجابيا و اكتساب عملاء جدد.
- إرسال نشرات توعية للموظفين بقواعد حماية حقوق العملاء و ذلك تجنبا لتعرض حسابات عملاء مصرفنا للإحتيال أو الإستغلال.

- تحديث سياسة حماية حقوق العملاء و الدليل المتضمن الأطار التنفيذى لتطبيق السياسة .
- خلال الربع الثالث من عام 2023 ،إتخذت الإدارة الكثير من خطوات التطوير في معالجة الشكاوي الواردة إلى البنك و كذلك تطوير أداء الخدمة التي يتم تقديمها للعملاء .

ج : إدارة مكافحة الجرائم المالية:

- تثقيف و تدريب الموظفين على متطلبات التشريعات المحلية و سياسة البنك بشأن مكافحة الجرائم المالية و رصد المعاملات المشبوهة و الإجراءات المطبقة ، حيث تم الإنتهاء من تدريب موظفي البنك بنسبة 90% من الموظفين على مستوى المركز الرئيسي و الفروع.
- تحديث سياسة مكافحة الجرائم المالية، و حددت تلك السياسة المعايير الخاصة للوقاية من الجرائم المالية و الكشف عنها من أجل تجنب العقوبات المالية ، و من خلال تلك السياسة يتمكن البنك من ممارسة رقابة محكمة و سليمة و إدارة مخاطر الجرائم المالية بشكل فعال و قوي.
- تحديث الأنظمة الآلية الخاصة بمكافحة الجرائم المالية بحيث يتم التأكد من عدم قبول أو الإبقاء على حسابات تندرج بقوائم الحظر سواء المحلية أو العالمية و، و كذلك للتأكد من أن عدم وجود إشتباه في المعاملات المصرفية التي يتم تنفيذها داخل بنك التنمية الصناعية.
- تطوير إجراءات العمل الخاصة بإدارة الجرائم المالية .

ثانيا : مجموعة المخاطر

تتمثل إنجازات مجموعة المخاطر في الآتي:

أ : ادارة مخاطر التشغيل

- تحديث سياسة وإجراءات عمل ومصفوفة إدارة مخاطر التشغيل بما يتوافق مع منشور وتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.
- تحديث سياسة وإجراءات عمل إدارة إستمرارية الأعمال بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص المرونة التشغيلية لضمان إستمرارية الأعمال.
- إعداد سيناريوهات الضغط والإتجاهات للمخاطر التشغيلية وكذا خريطة المخاطر .
- تطوير منهجية إختيار وتحديد منسقي مخاطر التشغيل وتفعيلها على مستوى وحدات الأعمال.
- تحديث وتفعيل أدوات قياس مخاطر التشغيل الأساسية بما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري بإستخدام الأسلوب المعياري بما يشمل :
  - قاعدة بيانات الخسائر التشغيلية وما يتبعها من نماذج الإبلاغ.
  - التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية.
  - مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- تحديد/تقييم المخاطر الكامنة لكافة وحدات الأعمال حتى ديسمبر 2023 وما يتبعها من سجلات المخاطر ومؤشرات المخاطر الرئيسية وكذا الإختبارات اللاحقة (Back Testing).
- إستكمال وإعتماد خطط إستمرارية الأعمال لوحدات الأعمال الغير حيوية بالبنك.
- الإنتهاء من إختبارات إتاحة الأنظمة البنكية من المركز البديل لكافة خطط إستمرارية الأعمال المعتمدة مما له من أثر إيجابى فى تقييم قدرة البنك على إستمرارية أنشطته الحيوية حال تعرضه لأزمات تعطل الاعمال.

- تفعيل الإطار العام لمواجهة مخاطر الإحتيال وذلك من خلال:
  - توثيق سياسة و إجراءات عمل مخاطر الإحتيال.
  - آلية إكتشاف حالات الإحتيال المستندى وما يشملها من إختبارات لاحقة وكذا حالات إحتيال الدفع الالكترونى.
- العمل على زيادة الوعى ونشر ثقافة تجنب المخاطر التشغيلية ومخاطر الإحتيال وكذا ضمان إستمرارية الأعمال للسادة العاملين بالبنك ،من خلال:
  - عقد دورات تدريبة داخلياً من خلال الإدارة وخارجياً من خلال المعهد المصرفي المصري.
  - تعميم منشورات دورية بالدروس المستفادة.
  - تفعيل منصة إلكترونية لتجميع كافة الدروس المستفادة والتعليمات التي تم تعميمها/إصدارها من قبل الإدارة منذ 2019 على البوابة الداخلية للبنك.

ب : ادارة مخاطر السوق

- إعداد خطة التعافى لبنك التنمية الصناعية عن عام 2022 و التى تم إعتمادها فى 2023 وذلك لضمان جاهزية مصرفنا و قدرته على الأستجابة بشكل فعال لأية ضغوط اقتصادية أو مالية محتملة .
- تحديث سياسة أزمات السيولة وأعتمادها.
- وضع إجراءات العمل لمخاطر السوق والسيولة& والمكتب الأوسط وأعتمادها
- تحديث سياسة أسعار العائد
- تحديث سياسة مخاطر السوق
- تم إستحداث منهجية لقياس و مراقبة مخاطر أسعار الصرف تعتمد على مجموعة من التقارير المعدة من جانب إدارة مخاطر السوق.
- متابعة الإدارات المعنية للتأكد من الإلتزام لكافة مستويات المخاطر المقبولة لمخاطر السوق بمصرفنا
- تم التنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وتحديث البرامج المستخدمه فى تحديد وقياس ومراقبة أسعار العائد للمراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة. IRRBB

ج : ادارة مخاطر ائتمان الشركات

- إنشاء قاعدة بيانات للعملاء الذين يتم رفضهم تتضمن اسباب الرفض بما يكفل عدم تكرار طلب منحهم منتجات اخرى من البنك دون زوال اسباب الرفض.
- خلال عام 2023 تم تحديث نظام عمل ادارة مخاطر الائتمان – شركات
- تم فصل ادارة مخاطر الائتمان عن ادارة المحفظة.

ثالثا : قطاع الرقابة الداخلية:

شهد قطاع الرقابة الداخلية الكثير من الإنجازات و التطورات لتعزيز إطار الرقابة الداخلية و الحوكمة ببنك التنمية الصناعية كما يلي:

- التركيز على التطوير المستمر للعنصر البشري بقطاع الرقابة الداخلية
- تم تحديث نظام عمل الرقابة الداخلية وتحديد نطاق العمل بصورة أكثر فاعلية، ووضع معايير قياسية للعمل واكتمال نقاط الفحص والمراجعة،
- تحسين جودة الرقابة الداخلية علي اعمال القطاعات والإدارات المركزية .

- تكوين مجموعات عمل من المراقبين الداخليين المتميزين واسناد تكليفات ومهام لهم في مجال الرقابة الداخلية علي مستوي البنك لمعالجة نقاط الضعف و أوجه القصور التي قد تتكشف للمراقبين اثناء عمليات المراجعة بما يحسن من نظم الرقابة والضبط الداخلي علي تلك الاعمال.

إنجازات بنك التنمية الصناعية في التعامل مع العملاء خلال عام 2023

خلال عام 2023 ، تم إطلاق عدة خدمات لدعم علاقة البنك بعملائه و مواكبة السوق المصرفي لدعم مكانة بنك االتنمية الصناعية و تتمثل تلك الخدمات في الآتي:

- إطلاق خدمة الإنترنت البنكي لعملاء مصرفنا من الأفراد و الشركات.
- إطلاق خدمة التحويل اللحظي للعملاء Instapay
- إضافة خدمات جديدة على منصة الدفع الإلكتروني لكبار العملاء E-CPs من خلال شركة E-Finance
- تفعيل الخدمات الجديدة لتحصيل المدفوعات و المتحصلات الحكومية من خلال شركة E-finance

تعاقدات البنك مع جهات الإسناد التي تساهم في رفع كفاءة خدمة العملاء خلال عام 2023

تم التعاقد مع عدد من جهات الإسناد الخارجية بهدف رفع كفاءة خدمة العملاء وهي كالتالي:

- التعاقد مع شركة أوازيس بايمنت لخدمات الدفع الإلكتروني كوكيل مصرفي لتقديم خدمات و منتجات الشمول المالي و بطاقات الخصم.
- الموافقة على التعاقد مع الشركة المصرية الدولية - ريم ضياء الدين و شركاه و مكتب هشام محمد كمال على فضلي و شريكته لخدمات التحصيل.
- إسناد أعمال الإستعلام الخارجي لعملاء التجزئة المصرفية لعدد 4 شركات إستعلام خارجية من ضمنهم شركة المتخصصون للإستشارات الإدارية Expert Management Solution
-التعاقد مع شركة فوري بلس كمقدم خدمة لتقديم خدمات و منتجات الشمول المالي.
-إسناد أعمال التوظيف الخارجي لمسئولي مبيعات إدارة القنوات البديلة من خلال شركة توب بزنس -إميل إسكندر و شريكته.
-التعاقد مع شركة كاش باك لخدمات التحصيل.

سياسة البنك في التعامل مع الأطراف ذات العلاقة و تعارض المصالح

أولا: التعامل مع موردي الخدمات و جهات الإسناد:

فعّل قطاع الإلتزام والحوكمة دور البنك في الإشراف على الخدمات التي يتم تقديمها من جهات الإسناد و موردي الخدمات من خلال تطبيق آلية تقييم الخدمات المقدمة من جهات الإسناد و موردي الخدمات بشكل منتظم كل ثلاثة اشهر و كذلك فيل تجديد التعاقد مع أي من الشركات المتعامل معها البنك.

ثانيا: التعامل مع العاملين ببنك التنمية الصناعية:

الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل: يلتزم بنك التنمية الصناعية بسياسة الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة أو غير الأخلاقية في مكان العمل ، والتي تعطي الحماية الكافية للموظفين المبلغين عن تلك الممارسات.

سياسات او إجراءات عمل الموارد البشرية

خلال عام 2023 ، تم إعتماد سياسة التنقلات و الإنتداب و الإعارة و التي وضعت الإطار العام و الإجراءات اللازمة بهدف تسهيل سير العمل بقطاعات ، إدارات و فروع ووحدات البنك بما يسهم في الإستغلال الأمثل للقوى البشرية الموجودة بالبنك طبقا لحاجة العمل ، و تعد السياسة متماشية مع قانون العمل رقم 12 لسنة 2023.

إعتمد بنك التنمية الصناعية خلال عام 2023 ، نظام و إجراءات عمل الإجازات بهدف تنظيم مواعيد الأجازات الخاصة بالعاملين بالبنك تجنبا لتعرض أي أعمال للتعطيل أو التأجيل.

تم إعتماد نظام عمل التأمينات الإجتماعية و الذي يوضح الإجراءات اللازمة لإتمام الأعمال الخاصة بالتأمينات الإجتماعية مما يؤدي إلى سهولة و سرعة إتمام الأعمال بكفاءة و سهولة الرقابة و المتابعة عليهم.

تطوير و تحديث شبكة فروع و ماكينات الصراف الآلي للبنك

أعلن بنك التنمية الصناعية خلال عام 2023 عن افتتاح فرعين جدد في محافظة بني سويف و مدينة المنصورة إستكمالاً لخطة الانتشار الذكي والتواجد في مناطق الصعيد والدلتا.

كما أعاد بنك التنمية الصناعية إفتتاح فرع طنطا عقب الإنتهاء من أعمال التطوير وذلك في إطار الإستراتيجية التي يتبعها البنك لتحديث وتطوير شبكة فروعه بمختلف أنحاء الجمهورية وذلك بعد إنتهاء أعمال التطوير والتحديث و بحضور العديد من قيادات البنك ورؤساء القطاعات المختلفة.

كما تم نقل فرع برج العرب إلى مقره الحديث في محافظة الإسكندرية وذلك في إطار تحديث و تطوير فروع البنك القائمة.

خلال عام 2023، تم إضافة عدد 28 ماكينة صراف آلي في مناطق مختلفة بجمهورية مصر العربية ، ليصبح إجمالي عدد ماكينات الصراف الآلي لبنك التنمية الصناعية 48 ماكينة بمختلف انحاء الجمهورية.

إسهامات البنك في التنمية المجتمعية خلال عام 2023

إستهدف البنك خلال عام 2023 القيام بدوره ومسئوليته المجتمعية من خلال المشاريع التي ساهم فيها حيث إهتم بالتمويل المستدام الذى يحقق أهداف التنمية المستدامة ويلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة ، بالاضافة الى تمكين بعض الفئات خاصة المرأة والشباب ، إلى جانب الإهتمام بمجالات الصحة والتعليم ،والحد من البطالة والتدريب والتاهيل ، و دعم المشروعات التنموية التي تستهدف الوصول إلى الفئات المهمشة ودمجهم في الاقتصاد الرسمي وتعزيز فكر الشمول المالي . والاهتمام بالشباب والفئات والمناطق الاكثر إحتياجاً وصولا لتحقيق حياة كريمة وذلك على النحو التالي:-

- **المُشاركة في مبادرة رواد النيل:**

يشارك IDB في مبادرة رواد النيل التى يرعاها البنك المركزي المصري بهدف نشر الوعى وتنمية وتأهيل وزيادة قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الاعمال من الشباب، ودعم وتشجيع المنتج المحلى ، وقد تمت مشاركة مصرفنا بالمبادرة من خلال رعاية حاضنة أعمال تصميم وتصنيع الاسطمبات وذلك من أجل دعم وتشجيع صناعة الاسطمبات داخل مصر وعدم استيرادها من الخارج وتحقيق التنمية المستدامة وقد تم الاتى حتى عام 2023 : -

حيث تم تقديم الخدمات الآتية تحت رعاية مصرفنا:-

1. التصميم الميكانيكي
2. تصنيع الإسطمبات

3. حقن الإسطمبات
4. التصنيع
5. الخطط الانتاجية

وكانت النتائج على النحو التالى :-

- تم تقديم الدعم لإجمالى عدد 128 مشروعا .
- الإسطمبات المصنعة : عدد 15 إسطمبة.
- تم تنفيذ اجمالى عدد 42 نموذج من معدات والات الخاصة بالتصنيع وتصميم الاسطمبات بمقر MICRO FACTORY
- تم تقديم خدمات لعدد 63 شركة لتحسين تميزها التشغيلى ، وتحسين أداء منتجاتها ، وتصنيع قوالب (اسطمبات) جديدة لتوسيع نطاق مبيعاتها وتقليل وقت طرح منتجاتها فى السوق .
- تم استفادة عدد 258 متدرب من دورات التدريب المقدمة باجمالى عدد ساعات تدريب بلغت 478ساعة.

➢ **انشاء عدد (6) وحدات مراكز خدمات تطوير أعمال تحت شعار "رواد النيل":**

وقع بنك التنمية الصناعية IDB مذكرة تفاهم مع وزارة الشباب والرياضة وجامعة النيل الأهليةعام 2022 تنظم التعاون بين الأطراف الثلاثة بهدف دعم وتنمية ريادة الأعمال وذلك في إطار الاتفاقية المُوقعه بين البنك المركزي المصري ووزارة الشباب والرياضة لبناء قدرات الشباب وتأهيله فنياً وإكسابه المهارات اللازمة لتأسيس الشركات والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و تحقيق الشمول المالي ودعم جهود التنمية المستدامة.

تم انشاء عدد (6) وحدات مراكز خدمات تطوير أعمال تحت شعار "رواد النيل " ، بمقرات مراكز الشباب والرياضة التابعة لوزارة الشباب والرياضة في عدد من محافظات الدلتا والصعيد - ضمن مبادرة رواد النيل ، إحدى مبادرات البنك المركزي المصري - في محافظات الغربية ، المنوفية ، دمياط ، المنيا ، أسيوط و سوهاج.

و يستهدف بنك التنمية الصناعية من إنشاء هذه المراكز دعم وتأهيل الشباب و ترسيخ مفهوم ريادة الأعمال وتشجيع الشركات الناشئة وخلق فرص إستثمارية فى المجالات الاقتصادية المختلفة خاصة الصناعية واختيار المشروعات الواعدة ورعايتها و الذي من شأنه المساهمة في زيادة التصنيع المحلي، هذا بالاضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية. و التي من ضمنها (تكوين فكرة مشروع– تأسيس مشروع – دراسات الجدوى – تيسير تسجيل النشاط أو الحصول على التراخيص) وذلك بالتعاون مع جامعة النيل ، وبما يساهم في النمو الاقتصادي وما يحققه من تنمية مستدامة وتوافقاً مع إستراتيجية الدولة 2030.

و فيما يلى جدول يوضح الميزة النسبية الناتجة عن مساهمات البنك :

المناطق الائتمانية	المحافظات	المراكز	الميزة النسبية
الدلتا	محافظة الغربية	مركز شباب محلة مرحوم	يتواجد بها ورش حرفيه بالمنازل متخصص فى صناعة العقادة (العئادة) – اليدوية الخاصة بالستائر والمفروشات (حرف تراثية) ويتواجد بها ايضا مجمع الصناعات الصغيرة وورش الملابس الجاهزة والصناعات المغذية لها .
	محافظة المنوفية	مركز شباب قويسنا	تتمتع بالصناعات المتعددة والتقليدية .
	محافظة دمياط	مركز دمياط الجديدة	الصناعات التى تتميز بها محافظة دمياط صناعة الاثاث والصناعات المغذية لها وصناعات الالبان والجبن – الحلويات
الصعيد	محافظة المنيا	مركز شباب دماريس	تتميز بمشروعات حرفية سياحية لمزرات دير دبل الطير وما تمثله من صناعة محليه لخدمة السائح الزائر – تنشيط السياحة – تنمية حرفية – دمج فرص
	محافظة أسيوط	مركز شباب منفلوط	تتميز بانها اكبر منتج مع مركز البدارى فى فاكهة زراعة الرمان والمخصصة للتصدير والانشطة ما بعد الحصاد .
	محافظة سوهاج	مركز التعليم المدنى	يغطى محافظة سوهاج بكافة مراكزها وبصفة خاصة مدينة اخميم والتى تشتهر بالحرير الطبيعى ومنطقة صناعية من اكبر مناطق الصعيد فى الكوثر

- **المساهمة في مبادرة " مصر فى عيونا" - مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية" :**

من منطلق إهتمام IDB بالصحة قام بالمساهمة في مبادرة " مصر فى عيونا " - مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية" لعلاج مسببات العمى المنتشرة وضعف الإبصار من خلال عمل قوافل طبية ببعض القرى المستهدفة بمحافظة الفيوم للكشف على العيون وصرف النظارات والعلاج للمستحقين ، وأيضا تنفيذ العمليات للمحتاجين ، بهدف مسح وعلاج والقضاء على العمى بإحدى قرى محافظة الفيوم الاكثر إحتياجاً .

وهذا إيماناً من IDB بأهمية دور مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية بمبادرة "مصر في عيونا" لمكافحة مسببات العمي وضعف الأبصار مما يتماشى مع الأهداف التي اخذها IDB على عاتقه وهى مسئولية تقديم الخدمات التنموية والمساهمة في المشروعات التي تهدف الى خدمة افراد المجتمع المدني ، وبما يحقق قيمة مضافة للمجتمع ، وإنطلاقا من المسئولية المجتمعية والدور التنموي والخيرى الذى يقوم به الطرفان ، حيث أن كلاهما يسعي الى تقديم الدعم والمشاركة فى المبادرات الخدمية لأبناء هذا الوطن.

- **المشاركة فى بيع صكوك الاضاحى مع مؤسسة الاورمان 2023 .**

الخاتمه

يهتم "بنك التنمية الصناعية" بإتباع معايير الحوكمة نظرا للأهمية الكبيرة التي تحظى بها حوكمة الشركات في القطاع المصرفي ، و تبنى مصرفنا منذ نهاية عام 2018 نهج لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. و يأتي بيان هذا النهج من إلتزام مجلس الإدارة بتوضيح خطوات واضحة واجب إتخاذها لبناء إطار عمل للحوكمة، لذلك يقوم "بنك التنمية الصناعية" بالتقييم الدوري لتعليمات الحوكمة وفقا لتعليمات البنك المركزي و قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفي و النقد و مايطرأ من تقارير و تعليمات رقابية وذلك لتحسين ممارسات الحوكمة داخل مصرفنا بإستمرار.

و يعتبر "بنك التنمية الصناعية" تطبيق تعليمات الحوكمة فرصة للإنتشار داخل السوق المصرفي وذلك بسبب ما تدعمه تعليمات الحوكمة من ثقة و شفافيه لكافة أصحاب المصالح مع البنك.

إتخذ "بنك التنمية الصناعية" خلال فترة 2023 (كما تم توضيحه في هذا التقرير) العديد من الإجراءات لتعزيز ممارسات الحوكمة في البنك من خلال إعداد نماذج إستقلالية و تقييم أعضاء مجلس الإدارة وأيضاً مراجعة ميثاق الإلتزام و سياسة الحوكمة و ميثاق سلوك العاملين و كذلك تدعيم أطر الرقابة الداخلية و أيضا فتح قنوات الإتصال مع مراقبي الحسابات و بين مجلس الإدارة و الإدارة العليا .

و يواصل "بنك التنمية الصناعية" في تحسين ممارسات الحوكمة داخل البنك و نشر ثقافة الحوكمة بين العاملين تطبيقا للتعليمات و تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية لتطبيقات الحوكمة.

تم إعداد هذا التقرير إقرارا و إلتزاما من "بنك التنمية الصناعية" بإتباع كافة تعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي و أيضاً كافة التعليمات و الخطابات الدورية اللاحقة لها بشأن تطبيق الحوكمة داخل البنوك.

رئيس قطاع الإلتزام و الحوكمة	رئيس مجلس الأدارة
أحمد فتحى	غادة البيلى